ورقة السياسة
لجنة دبلوماسية المدن والاستدامة

الملخص

تؤكد لجنة دبلوماسية المدن والاستدامة التابعة لمنظمة UCLG-MEWA على الدور المحوري للمدن بوصفها محفزات أساسية للتنمية المستدامة، والسلام، وتحسين جودة الحياة، مع تبقي خمس سنوات فقط على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ففي منطقة تتسم بالتعقيدات السياسية، والتوسع الحضري السريع، والتحولات الاجتماعية والاقتصادية، أصبحت مدن منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا تؤدي أدوارا تتجاوز الأدوار الإدارية التقليدية.

تعيد هذه الورقة على صياغة مفهوم دبلوماسية المدن باعتباره أداة استراتيجية وفوق سياسية لتعزيز الشمول، والعدالة، والحكم الديمقراطي، والرفاه. كما تربط العمل المحلي بأهداف التنمية المستدامة، والأجندة الحضرية الجديدة، وميثاق الأمم المتحدة من أجل المستقبل، مع تركيز خاص على جودة الحياة، والتخطيط الحضري والإقليمي، وتوطين أهداف التنمية المستدامة، والتعاون بين المدن، والتعاون اللامركزي.

تُقدَّم المدن بوصفها فاعلين رئيسيين قادرين على ردم الفجوات، وتعزيز الحوار، ودفع عجلة التنمية الشاملة من خلال التعاون والدبلوماسية. وتطرح الورقة أفقا استراتيجيا للفترة 2026–2030، منسجما مع الميثاق العالمي لمنظمة UCLG من أجل مستقبل الإنسانية، مع تحديد إجراءات ذات أولوية للفترة 2026–2028 لدعم البلديات في تحقيق تقدم محلي قابل للقياس نحو أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030.

1- الخلفية

لم تعد العولمة والمحلية تُفهمان على أنهما قوتان متعارضتان، بل أصبحتا تعملان اليوم كديناميكيتين متكاملتين ومتعاضدتين. وتعترف الأجندة الحضرية الجديدة للأمم المتحدة بأن التحضر المستدام عنصر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت ذاته، تؤكد أجندة 2030 على الدور الحاسم للإدارات المحلية في ترجمة الالتزامات العالمية إلى إجراءات ملموسة على المستوى المحلي. وفي عام 2026، يتعزز هذا التوجه من خلال الفريق الاستشاري للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالإدارات المحلية والإقليمية، والذي يدعو إلى تعددية أطراف شبكية.

تتمتع المدن في منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا بتنوع السياقات السياسية، والنمو الحضري المتسارع، وتحديات الحوكمة المتغيرة، وأيضا بمكانة فريدة تمكّنها من العمل كفاعلين دبلوماسيين. فالقرب من المواطنين، والشرعية الديمقراطية، والقدرة على الحوار الشامل، تتيح للمدن الإسهام الفعّال في تحقيق الهدف 11 (مدن ومجتمعات محلية مستدامة) والهدف 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية). إضافة إلى ذلك، تعالج المدن الضغوط الإقليمية مثل شح المياه والهجرة من خلال التعاون الوظيفي، مع تحسين جودة الحياة على المستوى المحلي بشكل مباشر.

2- الإدارات المحلية كفاعلين رئيسيين في التنمية

يعكس التحول من نماذج التنمية الفوقية (من الأعلى إلى الأسفل) إلى التنمية القائمة على القيادة المحلية، تركيز الأمم المتحدة على مبادئ التفريع (اللامركزية)، والمشاركة، والمساءلة. وتؤكد أجندة العمل المحلي 21 والأجندة الحضرية الجديدة أن صنع القرار الشامل وبناء مؤسسات محلية قوية يعدان شرطا أساسيا لتحقيق مجتمعات مستدامة وسلمية.

ويتماشى ذلك مع "الميثاق العالمي من أجل المستقبل" لمنظمةUCLG ، الذي يقوم على ركائز الإنسان، والكوكب، والحكومة.

وخلال عقد العمل، تضطلع المحلية بدور محوري في:

- **التخطيط الحضري والإقليمي** الذي يدمج الإسكان، والتنقل، والخدمات العامة، والعدالة المكانية، مع معالجة القدرة على التكيف مع المناخ والتخفيف من موجات الحر الشديد (الهدف 11؛ الأجندة الحضرية الجديدة).
- **الحوكمة التشاركية والشاملة** التي تعزز الثقة والمساءلة والتماسك الاجتماعي، وتسهم في بناء "مجتمع الرعاية" الذي يحمي الفئات الأكثر هشاشة (الهدف 16).
- **التحول الرقمي** لتعزيز الشفافية، وتحسين تقديم الخدمات، وتوسيع مشاركة المواطنين، بما يتماشى مع الميثاق الرقمي العالمي للأمم المتحدة (الهدف 16).
- **دبلوماسية بناء السلام** التي تحافظ على الحوار والتعاون خارج الأطر الوطنية والتوترات الجيوسياسية، من خلال "الدبلوماسية التقنية" لضمان استمرارية الخدمات الأساسية عبر الحدود (الهدف 16).

3- إطار سياسات التنمية المحلية لمنظمةUCLG-MEWA (2026)

تدعم منظمة UCLG-MEWA الإدارات المحلية في تعزيز السلام، والعدالة، وجودة الحياة، والتنمية الحضرية المستدامة، استنادا إلى مبدأ التفريع. وتُيسّر المنظمة جهود المناصرة، وبناء القدرات، والتعلّم النظير، لتمكين البلديات من تنفيذ الأجندات العالمية على المستوى المحلي.

وتشمل أولويات السياسة الرئيسية ما يلي:

- **دبلوماسية بناء السلام :**تمكين المدن من الاضطلاع بدور الجامعين للحوار والتعاون والثقة عبر الحدود والمجتمعات، باعتبارها فاعلين فوق سياسيين (الهدف 16).
- **الحق في المدينة وجودة الحياة :**تعزيز الوصول الشامل إلى السكن، والخدمات العامة، والفضاءات العامة، والثقافة، والمرافق الحضرية، بما في ذلك اعتماد نهج "البلدية النسوية" لضمان مدن آمنة ومتاحة للجميع (الهدف 11).
- **التخطيط الحضري والإقليمي :**الترويج لأطر تخطيط متكاملة وتشاركية ومتمحورة حول الإنسان، ومتوافقة مع الأجندة الحضرية الجديدة وخطة UN-Habitat الاستراتيجية.
- **التعاون بين المدن والتعاون اللامركزي :**تعزيز الشراكات القائمة على التضامن، وتبادل الخبرات المؤسسية، والتعلم بين الأقران (الهدف 17).

4- المجالات الموضوعية ذات الأولوية للجنة دبلوماسية المدن والاستدامة

تعمل اللجنة على المحاور الموضوعية المترابطة التالية:

4.1 جودة الحياة

يُعد تحسين جودة الحياة هدفا جوهريا للتنمية الحضرية المستدامة. وتؤدي المدن دورا حاسما في ضمان الوصول العادل إلى السكن، والتنقل، والخدمات العامة، والمساحات الخضراء والعامة، والحياة الثقافية، والفرص الاجتماعية. ومن خلال إطار "اقتصاد الرعاية"، يمكن للبلديات تبادل السياسات التي تعزز الرفاه والعدالة الحضرية.

4.2 إحياء شهر أكتوبر الحضري

يشكل شهر أكتوبر الحضري منصة عالمية للمناصرة، ورفع الوعي، وإشراك المواطنين. وفي عام 2026، تروّج اللجنة لتنظيم "معارض الحلول الحضرية" خلال هذا الشهر لعرض التقدم الإقليمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز حضور البلديات على الساحة العالمية.

4.3 التخطيط الحضري والإقليمي

يُعد التخطيط المتكامل أمرا أساسيا لمواجهة التوسع الحضري السريع ومتطلبات البنية التحتية. وتدعم اللجنة الحلول القائمة على الطبيعة (NbS) ونهج التخطيط التشاركي الذي ينسق بين استخدامات الأراضي، والإسكان، والخدمات العامة، لمواجهة التصحر الإقليمي وجزر الحرارة الحضرية.

4.4 التوأمة والتعاون بين المدن

تُعد التوأمة والتعاون بين المدن أدوات أساسية لدبلوماسية المدن. وتشجع اللجنة البلديات على تحديث اتفاقيات التوأمة من خلال إدماج مؤشرات أداء رئيسية مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وأهداف تنموية واضحة ضمن بروتوكولاتها.

4.5 التعاون اللامركزي

يُمكّن التعاون اللامركزي الإدارات المحلية من العمل كشركاء في التنمية. ومن خلال التعاون الثلاثي (بالتعاون مع المنظمات الدولية ومدن أخرى)، تسهم البلديات بخبراتها المؤسسية في تعزيز الحوكمة المحلية والممارسات الديمقراطية.

4.6 توطين أهداف التنمية المستدامة

يُعد توطين أهداف التنمية المستدامة أمرًا جوهريًا لترجمة الالتزامات العالمية إلى نتائج ملموسة. وتدعم اللجنة استخدام التقارير المحلية الطوعية (VLRs) والتقارير دون الوطنية الطوعية (VSRs) لتجميع البيانات المحلية والتأثير في التقارير الوطنية والعالمية المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة.

5- توصيات اللجنة للبلديات

لتفعيل دبلوماسية المدن والمحاور الموضوعية المذكورة أعلاه، تُشجَّع البلديات على ما يلي:

الأدوات الدبلوماسية

- إبرام اتفاقيات حسن نية وبروتوكولات مدن شقيقة تتضمن أهدافا تنموية واضحة ومقاصد محددة مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.
- تعزيز التمثيل الدولي للدفاع عن الأولويات المحلية والوصول إلى تمويل المناخ والتنمية على المستوى العالمي.

التعاون بين المدن والتعاون اللامركزي

- الانخراط في مشاريع عابرة للحدود تركز على التنمية الشاملة، والابتكار في الحوكمة، وبناء السلام.
- الانضمام إلى الشبكات البلدية الدولية لتعزيز الشراكات والتعلم بين الأقران (الهدف 17).

المعرفة والمناصرة والظهور

- تبادل الخبرات عبر المنصات الإقليمية والمشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة، والمنتدى الحضري العالمي، وغيرها من الفعاليات الدولية.
- إحياء شهر أكتوبر الحضري بفاعلية والمشاركة في مهرجانات الابتكار والتبادلات الرقمية التي تعرض الحلول الحضرية.

6- المجالات الاستراتيجية للتركيز 2026-2028

6.1 تسريع توطين أهداف التنمية المستدامة

الانتقال من مرحلة التخطيط إلى التنفيذ من خلال إنشاء لوحات متابعة لأهداف التنمية المستدامة ومؤشرات محلية محددة، مع التركيز على إعطاء الأولوية للأهداف 11 و16 و10 (الحد من أوجه عدم المساواة).

6.2 تفعيل الأجندة الحضرية الجديدة

إدماج مبادئ الحق في المدينة، وتعزيز التخطيط الإقليمي المتكامل، وتقوية قابلية المشاريع الحضرية للتمويل (Bankability) لجذب الاستثمارات.

6.3 بناء السلام من خلال دبلوماسية المدن

تعزيز الدبلوماسية فوق السياسية، وإضفاء الطابع المؤسسي على تبادلات بناء السلام، وإدماج العدالة والتماسك الاجتماعي في الحوكمة المحلية (الهدف 16).

6.4 التحول الرقمي والابتكار

توسيع الدبلوماسية الرقمية، وتعزيز البيانات المفتوحة، واستخدام الذكاء الاصطناعي والتوائم الرقمية (Digital Twins) لتحسين التخطيط الحضري والحد من مخاطر الكوارث.

7- الخلاصة

تظل المدن عنصرا لا غنى عنه لتحقيق أجندة 2030. وفي منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا، تؤدي الإدارات المحلية دورا محوريا في تشكيل مستقبل حضري شامل، وجيد الحوكمة، ومتمحور حول الإنسان.

تعترف منظمة UCLG-MEWA بالبلديات باعتبارها فاعلين فوق سياسيين قادرين على تعزيز السلام، والعدالة، والحكم الديمقراطي، وجودة الحياة. ومن خلال مواءمة دبلوماسية المدن مع أهداف التنمية المستدامة، والأجندة الحضرية الجديدة، وميثاق المستقبل، يمكن للإدارات المحلية تحويل الالتزامات العالمية إلى واقع محلي ملموس.

وتدعو لجنة دبلوماسية المدن والاستدامة البلديات، والحكومات الوطنية، وروابط الإدارات المحلية، والمؤسسات المالية، والشركاء الدوليين إلى العمل المشترك والحاسم. فمعا، يمكن للمدن الشاملة والمستدامة في منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا أن تشكل الأساس لعالم أكثر عدلا وسلاما واستدامة.———